

Distr.: General  
17 February 2016  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثانية والستون

جنيف، ٢٥-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

## تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الثانية والستين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف في يومي ٢٥ و٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

### المحتويات

الصفحة

٢	.....	مقدمة
٢	.....	أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية
٣	.....	ثانياً - موجز الرئيس
٣	.....	ألف - الجلسة الافتتاحية
٨	.....	باء - حلقة النقاش: تحويل الاقتصادات الريفية
١١	.....	جيم - حلقة النقاش: تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥
١٣	.....	ثالثاً - المسائل التنظيمية
١٣	.....	ألف - افتتاح الدورة
١٣	.....	باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة
١٤	.....	جيم - اعتماد التقرير
١٥	.....	المرفق الحضور



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-02285(A)



\* 1 6 0 2 2 8 5 \*

## مقدمة

عقدت الدورة التنفيذية الثانية والستون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف يومي ٢٥ و٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

## أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

**تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٥: تحويل الاقتصادات الريفية**  
(البند ٢ من جدول الأعمال)

١- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً بتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٥ كما ورد في الوثيقة UNCTAD/LDC/2015.

**تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥: تسخير البنيان المالي الدولي لخدمة التنمية**  
(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً بتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥ كما ورد في الوثيقة UNCTAD/TDR/2015.

**تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها الثانية والسبعين**  
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣- أحاط المجلس علماً بتقرير الدورة الثانية والسبعين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها الثانية والسبعين (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥) وأقر باستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها الفرقة العاملة خلال الدورة. وكان موضوع الاستنتاجات المتفق عليها خطة الأونكتاد البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

## مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤- نظر مجلس التجارة والتنمية في ثلاث مسائل في إطار بند جدول الأعمال.

٥- ووافق المجلس على تعيين عضوين إضافيين في الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك لعام ٢٠١٦، على النحو التالي: السيد اسراهيانندا (موريشيوس) والسيدة صوفي دوير (فرنسا).

- ٦- ووافق المجلس على طلب الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية الوارد في الوثيقة TD/B/EX(62)/R.1، عملاً بالمادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس<sup>(١)</sup>.
- ٧- وأقر المجلس أيضاً الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد لعام ٢٠١٦، كما ورد في الوثيقة غير الرسمية المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦<sup>(٢)</sup>.

## ثانياً- موجز الرئيس

### ألف- الجلسة الافتتاحية

٨- أبرز الأمين العام، في بيانه الافتتاحي، أن الاتفاقات الناجحة التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٥، من قبيل الاتفاق بشأن التمويل لأغراض التنمية، وجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، واتفاق باريس، تبث جميعها على الأمل للمستقبل. لكن في عالم مترابط، يثير تزايد الإرهاب والهجرة والنزعة القومية وتقلص الثقة في النظام المتعدد الأطراف عدم اليقين بخصوص تلك التطلعات. والتقريرات الرئيسيان موضوع نظر مجلس التجارة والتنمية، وهما تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٥ وتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥، يتناولان ما يلزم فعله لمواجهة تلك البيئة التي تطرح تحديات. وحدّر من أن الإخفاق في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة الاقتصادية العالمية يؤثر في أقل البلدان نمواً. وقدم مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بالأونكتاد تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٥. وصدر التقرير للمرة الأولى بوصفه منشوراً إلكترونياً وتم توفير إحصاءات اقتصادية واجتماعية بشكل منفصل عن أقل البلدان نمواً.

٩- وبعد ذلك أدلى ممثلو المجموعات الإقليمية والوفود التالية ببيانات: جامايكا، باسم مجموعة ال ٧٧ والصين؛ وبنن، باسم أقل البلدان نمواً؛ وناميبيا، باسم المجموعة الأفريقية؛ وشيلي، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي؛ والفلبين، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ والاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ ومصر، باسم المجموعة العربية؛ وكندا، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (USSCANZ)؛ وكينيا؛ وبنغلاديش؛ والهند، والولايات المتحدة الأمريكية؛ والصين؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ والجزائر؛ وزمبابوي؛ وأوغندا؛ وإثيوبيا.

١٠- ورحب ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والوفود بنشر ومناقشة تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥. وقد تناول التقرير سلسلة من التحديات المترابطة التي تواجه النظام النقدي والمالي الدولي في الوقت الذي يتركز فيه الاهتمام على وضع جدول أعمال شامل للتنمية المستدامة والتوصل إلى نتائج بخصوص التمويل لأغراض التنمية. وهكذا فإن موضوع التقرير

(١) ستصدر القائمة المحدثة بالمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز المراقب لدى الأونكتاد بوصفها الوثيقة TD/B/NGO/LIST/20.

(٢) سيصدر الجدول الزمني الرسمي بوصفه الوثيقة TD/B/INF.234.

المتمثل في تسخير البنيان المالي الدولي لخدمة التنمية يتميز بشكل خاص بحسن التوقيت والأهمية بالنسبة لأفريقيا. ورحبت الوفود باقتراحات إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي كيما يتسنى له أن يخدم التنمية.

١١- ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن تنفيذ جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة يطرح تحدياً كبيراً لأفريقيا وأقل البلدان نمواً فيها. ويتضمن التقرير بحثاً وتحليلاً متبصرين بخصوص التحديات المنبثقة عن التوصيات المالية والسياساتية الدولية بشأن الحاجة إلى نظام نقدي ومالي دولي يسير بشكل أفضل. وقد أبرز تلك النقطة عدم الاستقرار المالي الحالي الذي يمس العديد من البلدان النامية. وقال ممثل مجموعة إقليمية أخرى إن اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ تتأثر هي الأخرى بالتراجع العالمي في الطلب على الصادرات ومن ثم فإن مجموعته تتفق مع نداء الأونكتاد لبذلك جهدٍ منسق في مجال السياسات العامة لمؤازرة الطلب العالمي. وما زالت المساعدة الإنمائية والرسمية وجيهة بشكل خاص بالنسبة لأفقر البلدان. وأشاد بالتقرير بخصوص مسألة آليات إعادة هيكلة الديون السيادية. وقال إن هناك حاجة إلى تأهب المجتمع الدولي لمعالجة أزمات الدين الجديدة واستنباط مثل هذه الآليات دون إبطاء.

١٢- وأشاد ممثل مجموعة إقليمية أخرى ببنية التقرير وأهميته التقنية العالية وكذلك استنتاجاته. وعلى الرغم من جهود منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي لتنويع بنيتها الإنتاجية، لا يزال هناك اعتماد كبير على السلع الأساسية. وبالتالي فإن المنطقة، كما يشير إلى ذلك التقرير، تواجه تباطؤاً بسبب الهبوط في أسعار السلع الأساسية وتقلب تدفقات رؤوس الأموال. وقال إنه يتفق مع التوصية بأن تلعب مصارف التنمية الإقليمية دوراً أكبر في حالات ظروف هشاشة الاقتصاد التي تنتج عن تدفقات رؤوس الأموال. وكانت تلك المصارف قد سلمت بالخبرة والكفاءات والمعارف التي يمكن أن تستخدم لتوليد عوامل اقتصادية إيجابية خارجية ومنافع اجتماعية - اقتصادية، وبشكل خاص دعم المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والقطاعات المنتجة التي تتأثر إلى حدٍ كبير بالأزمات. وفي حين أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص خياران هامين عندما تكون الميزانيات الحكومية المتاحة لتمويل مشاريع التنمية محدودة فإن هذين الخيارين يضافان إلى التعاون بين الشمال والجنوب ويكملانه. ومن جهة أخرى، عرض التقرير ملاحظات مثيرة للاهتمام مفادها أنه على الرغم من التطور المعترف به في الشراكات بين القطاعين العام والخاص فإن معظم الاستثمار في البنى التحتية في البلدان النامية يتأتى من التمويل العام وليس من التمويل الخاص.

١٣- وقال ممثل مجموعة إقليمية أخرى إنه يتفق مع التقرير، ولا سيما بشأن الحاجة إلى إعادة هيكلة النظام المالي الدولي من أجل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك من خلال تشجيع مشاركة أوسع من البلدان النامية في صنع القرار على المستوى العالمي، وتعزيز الشفافية، والحد من المخاطر ذات الصلة بتقلب أسواق رؤوس الأموال، فضلاً عن تحسين عملية التصنيف الائتماني. ومسألة الدين هامة أيضاً وقد تطرح تحدياً رئيسياً بالنسبة للعديد من البلدان النامية على مدى الأعوام القليلة المقبلة.

١٤ - ولاحظ أحد المندوبين أن موضوع التقرير يشير بطبيعة الحال إلى التحديات والإصلاحات الأساسية التي ظلت معظم البلدان النامية بشكل خاص تتصارع معها. وأضاف أن مسائل التمويل العالمي وإدارة تدفقات رؤوس الأموال، وإصلاح النظام المالي الدولي، وأزمة الديون الخارجية، فضلاً عن إعادة هيكلة الديون السيادية والإضافة التي يأتي بها تقلص المساعدة الإنمائية الرسمية، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كلها مسائل تندرج في صُلب نقاشات التنمية العالمية والوطنية. كما شدد مندوب آخر على أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣١٩/٦٩ المتعلق بالمبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية بحاجة إلى تنفيذ، وعلى أن ملاحظات تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥ حول هذا الموضوع هامة وفي محلها.

١٥ - وأعرب مندوب آخر عن تقديره للتحليل المفصّل الذي قدمه التقرير وكذلك التوصيات الواضحة التي تضمنها. والبلدان النامية تواجه أوجه ضعف متزايدة أمام المشاكل والصعوبات من قبيل تنامي الاضطرابات المالية وتباطؤ النشاط الاقتصادي وتراكم مخاطر الدين. وكما وردت ملاحظة ذلك في التقرير فإن إصلاح النظام الدولي والنقدي وزيادة فعالية المؤسسات المالية الدولية هاما لجعل بيئة التنمية الخارجية بيئة مثلى بالنسبة للبلدان النامية وللسير الصحي للاقتصاد العالمي ولإنجاز جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وإصلاح البنية المالية الدولي يجب أن يهدف إلى إقامة نظام مالي دولي جديد يكون مُنصفاً وعادلاً وشاملاً ومنظماً. ويجب تحسين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من حيث بنية التقاسم والحوكمة عن طريق زيادة تمثيل البلدان النامية والسماع لصوتها في المؤسسات المالية الدولية وفي النظام النقدي الدولي للانتقال بالنظام الاقتصادي العالمي إلى المساواة والنزاهة والتعاون، بما يعود بالنفع على الجميع. ومن الضروري، بالإضافة إلى ذلك، تعزيز وظائف المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في التنمية والحد من وطأة الفقر، وتحسين بيئة التنمية الدولية، وتعزيز القدرات الإنمائية للبلدان والحد من الفجوة بين الشمال والجنوب لتحقيق تنمية زهية ومفتوحة وشاملة ومبتكرة. وفي الأعوام الأخيرة، أُنشئت وأطلقت أنواع جديدة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من قبيل مصرف الاستثمار في الهياكل الأساسية لآسيا ومصرف التنمية الجديد لمجموعة البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا. وتكتمل النظام المالي الدولي القائم بشكل فعال من شأن هذه المؤسسات أن تذهب إلى أبعد من ذلك في طريق توسيع قنوات التمويل وتلبية احتياجات البلدان النامية في مجال التمويل. وأعرب المندوب عن أمله في أن يستكشف الأونكتاد بنشاط التعاون لأغراض التنمية مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف في جهود مشتركة للنهوض بالتنمية في البلدان النامية. ونظراً للظاهرة المقلقة المتمثلة في تباطؤ نمو التجارة الدولية أكثر من تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي على مدة ثلاث سنوات متواصلة، فإن نظام التجارة المتعدد الأطراف وتطوير سلاسل القيمة العالمية بحاجة إلى تعزيز. وأوصى، بناءً على ذلك، بأن يولي الأونكتاد قدراً أكبر من الاهتمام لتحليل الاتجاهات في نظم التجارة المتعددة الأطراف بعد مؤتمر نيروبي الوزاري، ويجري دراسات متعمقة، ويتقدم بتوصيات سياسية بشأن إنعاش التجارة والاستثمار العالميين.

١٦- وسلّم مندوب آخر بالدور الحيوي الذي تلعبه الوساطة المالية في تجارة السلع العالمية وفي الاقتصاد الدولي بشكل عام. وهكذا فإن السياسات النقدية والمالية الحذرة في البلدان المتقدمة وفي المؤسسات المالية الدولية حيوية للنمو في الأجل الطويل ولسلامة الاقتصاد العالمي. والأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ قد أثبتت التأثيرات عبر الوطنية السلبية التي أحدثتها قلة الانضباط المالي والنقدي في البلدان المتقدمة على اقتصادات البلدان النامية. والتعلّم من تلك التجربة هام ويجب أن يكرس الأونكتاد قدرًا أكبر من الاهتمام والبحث للبيان المالي الدولي، وأزمة الديون، وتزايد النزعة نحو التلاعب بالعملات وآثار ذلك السلبية على التجارة الدولية. وأعرب عن أمله في أن يوجّه التقرير ويُلهم المفاوضات في الوقت الذي تجري فيه الاستعدادات للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر).

١٧- ولاحظ ممثلو مجموعات إقليمية ووفود عديدة أن التقرير يساهم إلى حد كبير في تحليل ومناقشة المسائل النظامية في النظام الاقتصادي العالمي التي تؤثر في جدول أعمال التجارة والتنمية. وأضاف أنه يجب أن يكون التقرير متاحاً في دورة المجلس السنوية كل عام.

١٨- ورحب ممثلو المجموعات الإقليمية والوفود بنشر ومناقشة تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٥. ولاحظ العديد من الوفود إسهام التقرير الرفيع المستوى في وقت يسترشد فيه نقاش السياسات العامة بأهداف التنمية المستدامة، وفي وقت شرع فيه العالم في تنفيذ جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وذكرت عدة وفود أن التقرير، نظراً لتوقيت صدوره، يُعدّ إسهاماً هاماً للتحضيرات لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) والأونكتاد الرابع عشر. وقد نُشر التقرير في سياق تردي البيئة الدولية وتزايد أوجه عدم اليقين التي لها آثار سلبية على أقل البلدان نمواً التي تشكو من التباطؤ في التجارة وتدفقات رؤوس الأموال، فضلاً عن الهبوط الحاد في أسعار السلع الأساسية.

١٩- وقال ممثلو عدة مجموعات إقليمية ووفود إن من بين أهم مجالات عمل الأونكتاد أقل البلدان نمواً. وأضافوا أنهم يتطلعون لمواصلة دعم أقل البلدان نمواً من خلال عمل الأونكتاد بشأن البحث والتحليل والتعاون التقني (بما في ذلك التدريب وبناء القدرات) وبناء توافق الآراء. وشدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على أهمية تقاسم الخبرات والممارسات الجيدة. وأعربت عدة وفود عن تأييدها لمواصلة مساعدة الأونكتاد لأقل البلدان نمواً في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، وهو موضوع قدم التقرير بشأنه إسهامات مفيدة. وأشاروا إلى أن عمل الأونكتاد يساهم في تحسين سبل عيش مواطني أقل البلدان نمواً. ولاحظ أيضاً بعض المندوبين نطاق ووجاهة المعلومات الإحصائية المقدمة في التقرير.

٢٠- وأشاد ممثلو معظم المجموعات الإقليمية والوفود بوجاهة تركيز التقرير على التحويل الهيكلي للاقتصادات الريفية نظراً لأن أغلبية السكان في أقل البلدان النامية يقيمون ويعملون في المناطق الريفية. والتنمية الريفية يجب أن تكون أولوية في أية استراتيجية ذات مصداقية لمعالجة

القضاء على الفقر تمشياً مع أهداف التنمية المستدامة. وأقر أحد الوفود نهج التقرير تجاه التنمية انطلاقاً من الأسفل، الأمر الذي يشجع تحسين تحديد مجموعات السكان المتأثرة. وأشارت معظم الوفود إلى أنها تتفق مع موقف التقرير من أن التحويل الهيكلي في المناطق الريفية شرط أساسي لا غنى عنه لأقل البلدان نمواً لتحقيق التنمية المستدامة.

٢١- وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن التكتيف المستدام لإنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة قد يكون مفيداً جداً وأن الطريق الرئيسية للخروج من الفقر تمر عبر زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة التي تولد طلباً على السلع والخدمات يتأتى من الاقتصاد الريفي غير الزراعي. وشدد على أهمية إيجاد بيئة تمكينية والاستثمار في التدريب للاستفادة من التعاون التقني، والدور الأساسي الذي يلعبه القطاع الخاص. وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى الدور المركزي الذي يلعبه المزارعون في توفير غذاء من نوعية جيدة على الأسواق العالمية. ومن الأساسي بمكان أن يكون المزارعون قادرين على العمل في بيئة تجارية ملائمة وأن تكون أنشطتهم مجدية من الناحية التجارية. وعندئذ فقط يمكن للمزارعين دخول حلقة إيجابية ويمكن أن تصبح الزراعة خياراً مهنيّاً للشباب. والرغبة ضرورية أيضاً لزيادة الاستثمار في الزراعة.

٢٢- وارتأت بعض الوفود أن توصيات التقرير بشأن السياسات العامة طموحة وتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ورأى ممثلو عدة مجموعات إقليمية ووفود أن تحليل التقرير مفيد لإعداد صانعي السياسات للخيارات السياساتية على جميع المستويات، وأبدوا موافقتهم على جدول أعمال السياسات العامة، وبشكل خاص أهمية النهوض بالزراعة وتنويع الاقتصادات الريفية، فضلاً عن تعزيز أوجه التآزر بين المجالين. وأعربوا أيضاً عن موافقتهم على النهج المقترح المتدرج على ثلاث مراحل وتحديد أولويات الإجراءات. ورحب العديد من المجموعات الإقليمية والوفود باقتراح التقرير المتعلق بالتحويل الهيكلي الموجه نحو الفقر.

٢٣- ولاحظ أحد المندوبين أن بناء القدرات المؤسسية، على المستوى الوطني، أساسي في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية الجديدة. وذكر مندوب آخر أنه للمساعدة على تلبية احتياجات التمويل فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة، لا بدّ من دعم أقل البلدان نمواً فيما تبذله من جهود لتوسيع القاعدة الضريبية، قصد تيسير توسيع قاعدة الإيرادات العامة. وشجع ممثلو بعض المجموعات الإقليمية على إنشاء نظم مالية مبتكرة لدعم التحول الريفي. وأشار أحد الممثلين إلى أهمية تلقي أقل البلدان نمواً في أفريقيا دعم من الأونكتاد خلال فترة سنوات الانتقال السلس الثلاث.

٢٤- وبما أن السعي إلى تحقيق التحول الهيكلي الموجه نحو القضاء على الفقر يتطلب تغييرات على المستوى الدولي فإن أقل البلدان نمواً ستحتاج إلى مستويات أعلى بكثير من المساعدة الإنمائية الرسمية مراعاة للقيود المالية التي تواجهها. ورحب ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والوفود بدعوة التقرير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للوفاء بالالتزامات المتعلقة بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها

الوطني الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية. واقترح أحد الوفود أن توفر المساعدة الإنمائية الرسمية المرونة السياسية لتمكين البلدان المتلقية من وضع استراتيجيات تقوم على الملكية الوطنية والتعلم من التجارب.

٢٥- وذكر أحد الوفود أن التجارة لا تزال تتيح فرصة للتغيير بالنسبة لأقل البلدان نمواً. والانتقال إلى إلغاء إعانات الصادرات في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بنيروبي يجب أن تستغله جميع أقل البلدان نمواً. وهناك مجموعة واسعة من المنتجات القطاعية التي يمكن أن تؤمن الاستدامة وتحفز التحول الهيكلي الريفي. وأشار إلى قدرة التجارة المنصفة المحتملة وعلامات الاستدامة الطوعية على دعم صغار المشغلين في أقل البلدان نمواً.

٢٦- ولاحظت بعض الوفود أن البلدان النامية كافة تحتاج إلى نقل التكنولوجيا، وليس فقط أقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، ومراعاة لتغير المناخ، ستخفض المنتجات الزراعية إلى حد كبير، الأمر الذي سيحتاج إلى تدارك من خلال نقل التكنولوجيا إلى تلك البلدان. والاستثمار الأجنبي المباشر حفاز رئيسي للنمو ونقل التكنولوجيا، ولكن هناك نزعة إلى رصد للبلدان المتخصصة في الصناعات الاستخراجية. واقترح أحد الوفود أن يلعب التعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضاً دوراً هاماً ولكن لا يمكن أن يحل ذلك محل الدعم المقدم من محور التعاون بين الشمال والجنوب.

٢٧- وأحاطت عدة وفود علماً بالاستنتاج الذي خلص إليه التقرير وأن النساء الريفيات يواجهن قيوداً متعددة قائمة على أساس نوع الجنس تكبح قدراتهن وتخفف إنتاجيتهن ومشاركتهن في الاقتصاد. وكيفية معالجة هذه القيود رئيسية لأغراض التحول الهيكلي الريفي. وذكرت بعض الوفود أن السياسات الموجهة نحو نوع الجنس تحتاج إلى معالجة أوجه القصور تلك، فضلاً عن تمكين النساء الريفيات وإعمال حقوقهن، في حين أعربت وفود أخرى عن تطلعهن لمزيد البحث الجنساني في التقارير المقبلة.

## باء- حلقة النقاش: تحويل الاقتصادات الريفية

٢٨- عقد المجلس حلقة نقاش حول موضوع تحويل الاقتصادات الريفية أدارها أربعة مشاركين في النقاش.

٢٩- وقال الأمين العام لوزارة الزراعة والتنمية الريفية في السنغال إن توصيات تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٥ تمضي في نفس الاتجاه الذي يمضي فيه برنامج الحكومة لتعجيل نمو الزراعة في السنغال وخطة السنغال الناشئة التي تحدد رؤية السنغال للتنمية حتى عام ٢٠٢٥.

٣٠- وأعرب عن رأيه أن القارة الإفريقية يمكن أن تتحول من خلال الزراعة نظراً للقدرة المحتملة الهائلة التي تمتلكها القارة في هذا المجال. والاستناد إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار قد كان جزءاً من خطة السنغال الناشئة في الأعوام الأخيرة، فضلاً عن الإرشاد الزراعي. وتبادل الخبرات العلمية



وسيلة لرفع الإنتاجية الزراعية. وأولويات السياسات الزراعية تتمثل في القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وضمان إنتاجية الزراعة وقدرتها على المنافسة، والحد من الفقر، ومراقبة جودة المنتج الزراعي. وهي تقوم على ثلاث ركائز هي: الزراعة والصحة والبيئة. والتدابير التي اتخذت لتحقيق أهداف الإنتاج هي التحكم في المياه وتوفير الهياكل الأساسية الريفية الكافية لتكثيف الزراعة وحماية المنتجات والمحاصيل والإرشاد الزراعي والريفي. والسنغال، وقد توخت هذا النهج، تحقق أداءً إيجابياً وزيادة في الاستثمار الزراعي في كلا القطاعين العام والخاص.

٣١- وفي عام ٢٠٠٣، شدد الوزير الأسبق للاستراتيجية الطويلة الأجل وتقييم السياسات العامة في توغو على أن رؤساء أقل البلدان نمواً غير المنتجة للقطن في أفريقيا كانوا قد حددوا، كرد فعل على المنافسة الدولية غير المنصفة في تجارة القطن هدف تحويل ٢٥ في المائة من القطن المنتج محلياً. لكن، في عام ٢٠١٥، كانت أقل البلدان نمواً تلك لا تزال تحول نسبة ٣ في المائة فقط من ألياف القطن. ولم تحقق البلدان التحول الهيكلي الريفي بسبب ما يلي: (أ) قلة التحسن في عائدات القطن؛ (ب) الانفتاح التجاري الهائل الذي أقدمت عليه بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ (ج) التقدير المفرط لقيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية؛ (د) نوعية حوكمة العديد من أقل البلدان نمواً.

٣٢- وأشار إلى أن توغو كانت قد اعتمدت خطة رؤية ٢٠٣٠. غير أن أعمال الخطة قد أعاقه نمو السكان الهائل والبطالة في صفوف الشباب؛ وعجز السياسات العامة عن تجاوز الاعتبارات القصيرة الأجل وانقطاع الصلة بين مختلف الأطر الزمنية للميزانيات السنوية واستراتيجية تعجيل النمو الخمسية ورؤية عام ٢٠٣٠؛ وقلة تمويل الزراعة وضآلة التمويل؛ وتحديد سعر صرف فرنك الجماعة المالية الأفريقية وربطه باليورو.

٣٣- وأشار المدير الأسبق لشعبة التجارة والأسواق في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والأستاذ في العلوم الاقتصادية (جامعة أثينا) إلى خطر خلق الحكومات لإنفاق دائم في أوقات تشهد ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وقد ترافق ذلك مع تنامي واردات الأغذية التي بلغت زهاء ٠,٧ في المائة من صادرات البضائع. وقد كان ذلك مصدر هشاشة. والحاجز الرئيسي أمام ارتفاع الدخل في المناطق الريفية قد كان الوصول إلى رأس المال الأولي. وبالتالي كان على وكلاء الاقتصاد غير الزراعي الريفي الاعتماد على مواردهم الخاصة أو التحويلات المالية كرأس مال انطلاق.

٣٤- وأشار إلى أن التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً سيتم في بيئة دولية مختلفة عن الحالات السابقة، نظراً لتغير المناخ، وضخامة تدفقات الهجرة، والتطورات في الصين والهند. وفي هذا السياق، تقدم بالتوصيات التالية إلى أقل البلدان نمواً: تشجيع الاقتصاد الريفي غير الزراعي إلى جانب التحول الهيكلي الريفي؛ والتركيز على حلقة الوسط المفقودة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، أي البلدات الريفية؛ وممايزة السياسات بحسب البعد عن المراكز الحضرية؛ وتشجيع الجهات الفاعلة الاقتصادية الوسيطة المحلية من قبيل التعاونيات والشركات.

٣٥- وأشاد أستاذ العلوم الاقتصادية بالمعهد الأعلى للدراسات الدولية والتنمية (سويسرا) بالتقرير لتجاوزه التقليد الاقتصادي السائد بالتركيز على موضوع - التحول الاقتصادي الريفي - هو شرط أساسي للتنمية الاقتصادية ولكنه مع ذلك ليس بالتقليدي. وقد توخى التقرير نهجاً يقوم على الأدلة إلى حدٍ بعيد. وأبرز المدير الأسبق ٤ عناصر هامة للتحول الاقتصادي الريفي: (أ) لم تحصل أبداً أي ثورة صناعية لم تسبقها ثورة زراعية تحدث زيادة مستدامة في الإنتاجية الزراعية؛ (ب) معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي للفرد كان قريباً من الصفر في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء في الفترة ما بين الاستقلال وأواخر القرن العشرين بسبب إهمال الزراعة حتى عام ١٩٩٤؛ (ج) ولّد الاقتصاد الريفي غير الزراعي زهاء ٥٠ في المائة من المدخيل الريفي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في عام ١٩٩٨ وكما أشار إلى ذلك التقرير، وهذه حقيقة تبدو مع ذلك غائبة عن اهتمام صانعي السياسات؛ (د) تصحيح إخفاق السوق كان موضوعاً موحداً للسياسات بالنسبة إلى المناطق الريفية.

٣٦- وبخصوص توصيات السياسات العامة بشأن التحول الاقتصادي الريفي، أبدى الأستاذ الملاحظات التحذيرية التالية: يمكن أن تكون اتحادات المنتجين عاملاً ذا شأن في التحول الاقتصادي والاجتماعي فقط إذا كانت مستقلة لا تتدخل فيها الحكومة أو الأحزاب السياسية؛ وفرض تنظيم القطاع المالي قد يحبط توفير الائتمان في المناطق الريفية بأكثر بكثير؛ ولو أن ما يسمى بالأسواق المفقودة يمكن أن تكون مشكلة فإن الحل لا يتمثل في جميع الأحوال في إضافة سوق جديدة؛ والمؤسسات مصدر أساسي من مصادر النمو في الأجل الطويل، وبالتالي فإن تصميمها وتكييفها مع الظروف المحلية أمران أساسيان.

٣٧- وأوضح أحد المندوبين كيف أن بلده أخذ في تغيير حلقة التخلف الاقتصادي عن طريق الاستثمار بكثافة في البنى التحتية (الكهرباء والنقل والاتصالات اللاسلكية) والتعليم. وقال إن بلده ما انفك يسبح عكس التيار الذي يشجع نهجاً أكثر ميلاً إلى عدم تدخل الحكومات.

٣٨- وأبرز أحد المشاركين الآثار الاقتصادية التي أحدثها استغلال الأصل الجغرافي. وقال إنه يعتقد أن هذا الاستغلال يمكن أن يكون أداة لتنمية أقل البلدان نمواً وذكر أمثلة إثيوبيا وغينيا وكمبوديا التي تستخدم هذه الوسيلة لخلق أسواق متخصصة.

٣٩- وأشار مشارك آخر إلى أن هناك أنشطة مختلفة في المناطق الريفية تسهم في عدم المساواة في الدخل. فتطوير الاقتصاد الريفي غير الزراعي يؤدي إلى قدر أكبر من اللامساواة بسبب حواجز دخول الأسواق، ولا سيما قلة تمويل إطلاق المشاريع، التي تعمل كآلية انتقائية.

٤٠- ووجه مشارك آخر النظر إلى كيفية تأثير القواعد التجارية الدولية على الاقتصادات الريفية، مشيراً إلى أنّ إعانات الصادرات لم تعد مسألة رئيسية ولكن المساندة المحلية أصبحت مسألة هامة. وبناءً على ذلك لا بد أن تتحكم القواعد الدولية في الأمر.

## جيم - حلقة النقاش: تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥

- ٤١ - عقد المجلس حلقة نقاش حول تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥ أداره ثلاثة مشاركين في النقاش بعد مقدمة عرضها مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد.
- ٤٢ - وركزت المداولات على استمرار عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي الذي نتج بالأساس عن ضعف ونقائص الأسواق المالية الدولية التي هي آخذة في زيادة سرعة تأثير الاقتصادات النامية بشكل خاص.
- ٤٣ - وأحاط المشاركون في النقاش علماً بأن التركيز الحالي على الوضع المتردي في الاقتصادات الناشئة يجب ألا يغيب أهمية بطء النمو وعدم ملائمة الاستجابات في مجال السياسات العامة للأزمة في البلدان المتقدمة أو الإخفاق في تكيف السياسات المالية. وأثبت فتور الانتعاش في البلدان المتقدمة والرياح المعاكسة في العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن الأزمة لم تنته بعد وأن مخاطر استمرار الكساد لا تزال قائمة. وعدم كفاية الطلب في البلدان المتقدمة، الذي ترافقه هشاشة مالية ولا مساواة متنامية، أهم القيود التي تعرقل النمو العالمي. واستجابات السياسات العامة في البلدان المتقدمة، التي تقوم على أساس سياسة نقدية توسعية غير تقليدية متحررة وعلى قيود ضريبية وأخرى تتعلق بالأجور، تثبت أنها غير ملائمة لموازنة النمو بشكل فعال. وأصبحت الآثار غير المباشرة على بقية العالم سلبية. ويتطلب ذلك إصلاحاً للنظام النقدي والمالي الدولي وهذا أمر، حسب العديد من الوفود والمشاركين في النقاش، يجعل تحاليل التقرير وتوصياته السياساتية بشأن كيفية تسخير البنيان المالي الدولي لأغراض التنمية وجيهة ومناسبة التوقيت.
- ٤٤ - والأوضاع المالية العالمية الاستثنائية في أعقاب الأزمة التي أدت إلى تزايد السيولة العالمية قد شجعت الشركات غير المالية في البلدان النامية على زيادة التعبئة والاقتراض من الخارج.
- ٤٥ - ولاحظ أحد المشاركين في النقاش أن الهشاشة أهم من ذلك متى تعلق الأمر بمدىونية فروع تلك الشركات في الخارج. وعلى الرغم من مؤشرات المدىونية الخارجية التي تبدو مطمئنة، اتفق المتحدثون والعديد من الوفود على أن ضعف النظام النقدي والمالي الدولي، الذي يتوافق مع بعض الأفاق المرتقبة في الاقتصاد الكلي بالنسبة للمستقبل القريب يشير تحديداً حقيقياً لوضع المدىونية الخارجية في العديد من البلدان النامية. وتزداد حدة تلك المشاكل بالاتجاه العكسي في تدفقات رؤوس الأموال وعملية تخفيض قيمة العملات. وبالإضافة إلى ذلك فإن أسعار السلع الأساسية الآخذة في الهبوط تذكّر بالحاجة إلى تنويع الاقتصاد.
- ٤٦ - ولتحسين النمو العالمي والاستقرار المالي وتحقيق دفع الاستثمار اللازم لتحقيق أهداف جدول أعمال التنمية الجديد، يحتاج المجتمع الدولي إلى معالجة المشاكل الجذرية للبنان المالي الدولي. وعدم الاستقرار المالي الدولي يعكس أوجه قصور النظر النقدي والمالي الدولي حيث طغت السيولة الدولية الخاصة المسائرة للدورات الاقتصادية على مصادر التمويل الرسمية،

وقد تلت هذه السيولة الأوضاع الاقتصادية في البلدان المتقدمة وليس احتياجات التمويل في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٤٧- وأبرز أحد المشاركين في النقاش أن الاعتماد المفرط على دولار الولايات المتحدة في الصفقات الدولية مصدر من مصادر اختلال التوازن، نظراً لأن توافر السيولة بتلك العملة ترتبط بالاحتياجات المحلية وليس بالاعتبارات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تباين بين وزن الولايات المتحدة الاقتصادي النسبي الآخذ في الهبوط واستمرار هيمنتها على الأسواق المالية. والسيولة الدولية قد انفصلت عن الاقتصاد الحقيقي وعلى الرغم من وجود سيولة عالمية وافرة، ليس هناك تمويل كافٍ في الأجل الطويل للاستثمار في الأنشطة المنتجة والتنمية.

٤٨- وإعادة ربط المالية بالاقتصاد الحقيقي وتلبية احتياجات كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية تتطلبان تدابير عالمية فعالة لجعل النظام النقدي والمالي الدولي يؤدي وظائفه الأساسية الثلاث المتمثلة في توفير السيولة الكافية والتخفيف من حدة الصدمات وإدارة التكيف السلس مع الإسهام المتوازن من جانب البلدان التي لديها فائض والبلدان التي لديها عجز، وتوفير تمويل إنمائي مستقر في الأجل الطويل. وفي حين أن العديد من البلدان بصدد اتخاذ بعض التدابير، وذلك أساساً لحماية نفسها من عدم الاستقرار المالي العالمي، يظل الإصلاح المتعدد الأطراف للنظام النقدي والمالي الدولي الهدف المنشود لتحقيق توفير سيولة دولية أكثر استقراراً وأكثر قابلية للتنبؤ. وإلى أن يتم ذلك، بإمكان البلدان النامية أن تعتمد على المبادرات الإقليمية والأقليمية بتحديد ترتيبات مبادلة فيما بين المصارف المركزية والتقليل من حاجتها إلى تكديس الاحتياطيات.

٤٩- وأوصى بعض المشاركين بالتفكير في إصلاح صندوق النقد الدولي وإنشاء نظام يركز على حقوق السحب الخاصة. وأبرز أحد المندوبين الحاجة إلى قيادة جديدة ونموذج جديد للتعاون والتنمية الاقتصاديين العالميين.

٥٠- وفيما يتعلق بتنظيم الأسواق المالية، لاحظ المشاركون في النقاش أن الأمر يحتاج إلى جدول أعمال أكثر جرأة يشمل الفصل الصارم بين الخدمات المصرفية الموجهة إلى المستهلكين والخدمات المصرفية الاستثمارية، والتنظيم المتين للنظام المصرفي العامل في الظل، والإشراف العام على وكالات التصنيف الائتماني وتبديلها التدريجي بآليات أخرى لتقييم المخازفة. ويجب عدم مطالبة البلدان النامية بتطبيق قواعد حذرة تم تصميمها لبلدان تستضيف مصارف نشطة دولياً.

٥١- والتمويل الخاص يولد بشكل متكرر أزمات دين خارجي تُنقل في كثير من الأحيان إلى الحكومات. وفي وقت يسوده تزايد الهشاشة، يفتقر المجتمع الدولي لآليات منصفة وفعالة لإعادة هيكلة الديون السيادية. وهناك حاجة ملحة لإصلاح هذا الوضع. وإدارة الديون السيادية يمكن أن تمضي قُدماً على عدة جبهات من قبيل التحسينات التعاقدية، والمبادئ المقبولة دولياً لتوجيه إعادة هيكلة الديون السيادية، وأخيراً النهج القانوني الذي يستند إلى معاهدة متعددة الأطراف. وبهذا الصدد لاحظت بعض الوفود أن الأونكتاد ليس المحفل الأنسب لمناقشة مسائل إعادة هيكلة الديون السيادية.

٥٢- والمؤسسات والآليات العمومية المتخصصة، ولا سيما مصارف التنمية، حيوية لتوفير التمويل الإنمائي الطويل الأجل. واتفقت الوفود على نطاق واسع على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من مصادر التعاون بين الشمال والجنوب، كمكمل لتعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية، وعلى حاجة الشركاء في التنمية إلى الوفاء بالالتزامات فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تكييف هذه المساعدة على نحو أفضل لتعزيز الاقتصاد المنتج. وشددت بعض الوفود على الدور الحفاز للمساعدة الإنمائية الرسمية وعلى كون جميع مصادر تمويل التنمية وجيهة ووثيقة الصلة: المصادر المحلية والخارجية، فضلاً عن المصادر العامة والخاصة، بما في ذلك التمويل المختلط.

٥٣- ورحبت معظم الوفود بما تضمنه التقرير من بحوث وتحليل وتوصيات بشأن السياسات العامة واعتبرتها وجيهة، ولا سيما نظراً للوضع السائد، كما اعتبرت التقرير متبصراً ومفيداً لصانعي السياسات. وأعرب أحد الوفود عن مشاغل بخصوص موضوع التقرير معتبراً أن تركيزه الشامل على مسائل النظام المالي العالمي ليس في محله، ذلك أن النقاش هو من اختصاص مؤسسات دولية أخرى. واعتبرت عدة وفود أخرى تحليل البنيان المالي الدولي، بما في ذلك آليات إعادة هيكلة الديون السيادية، أساسياً لولاية الأونكتاد، نظراً للروابط بين التجارة والتمويل، واعتبرت الأزمات المالية مضرّة بالأداء الاقتصادي للبلدان النامية.

## ثالثاً- المسائل التنظيمية

### ألف- افتتاح الدورة

٥٤- افتتح رئيس المجلس، السيد ألبيرتو بيدرو دالتو (الأرجنتين)، الدورة التنفيذية الثانية والستين لمجلس التجارة والتنمية.

### باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥٥- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارد في الوثيقة TD/B/EX(62)/1. وهكذا، كان جدول الأعمال كما يلي:

- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٢- تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٥: تحويل الاقتصادات الريفية
- ٣- تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥: تسخير البنيان المالي الدولي لخدمة التنمية
- ٤- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها الثانية والسبعين

٥ - مسائل أخرى

٦ - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الثانية والستين.

### جيم - اعتماد التقرير

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٦ - أذن مجلس التجارة والتنمية للرئيس بوضع التقرير المتعلق بدورة المجلس التنفيذية الثانية والستين في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

## الحضور\*

١ - حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

إثيوبيا	شيلي
الأرجنتين	صربيا
إستونيا	الصين
إكوادور	العراق
ألبانيا	عمان
أوغندا	غابون
إيران (جمهورية - الإسلامية)	غانا
إيطاليا	فرنسا
باكستان	الفلبين
البحرين	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
بربادوس	فنلندا
البرتغال	قيرغيزستان
بروني دار السلام	كندا
بنغلاديش	كوت ديفوار
بنما	كولومبيا
بنن	الكويت
بوركينافاسو	كينيا
بوروندي	لاتفيا
بولندا	ليبيا
بيرو	ليتوانيا
تايلند	مالي
تركيا	ماليزيا
ترينيداد وتوباغو	مدغشقر
تشاد	مصر
توغو	المكسيك
تونس	ملاوي
جامايكا	موزامبيق
جزر البهاما	ميانمار
الجمهورية العربية السورية	ناميبيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	النمسا
جمهورية مولدوفا	نيبال
جنوب أفريقيا	الهند
زامبيا	هولندا
زمبابوي	اليابان
السنغال	اليمن
السودان	اليونان

\* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللإطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

- ٢- وحضر الدورة ممثلو الدولة التالية المراقبة المتمتعة غير العضو في مجلس التجارة والتنمية:  
دولة فلسطين
- ٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:  
مجموعة دول أفريقيا ومنظمة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ  
الاتحاد الأفريقي  
أمانة الكومنولث  
الاتحاد الأوروبي  
جامعة الدول العربية  
المنظمة الدولية للفرنكفونية
- ٤- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:  
مركز التجارة الدولية  
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- ٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:  
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة  
منظمة التجارة العالمية
- ٦- وكانت المنظمتان غير الحكوميتين التاليتين ممثلتين في الدورة:  
*الفتة العامة*  
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة  
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي.